S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/883
26 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرتين ٤ و ٩ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهو يتضمن موجزا للأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (الإدارة الانتقالية) في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (يشار إليها فيما يلي "بالمنطقة") منذ تقريري السابق المؤرخ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/821)، ويحدد التحديات الحالية والمهام المقبلة للبعثة، كما يتضمن توصياتي.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - ذكرت في تقريري السابق المقدم إلى المجلس أنه إذا ما أريد إحراز مزيد من التقدم فلا بد من أن يُحسِّن الطرفان مستوى تعاونهما مع الإدارة الانتقالية وأن يتخذا خطوات إيجابية تكفل إشاعة مناخ بنّاء (المرجع نفسه، الفقرة ١٦). ويؤسفني أنه ليس بوسعي الإبلاغ عن أي تحسن في مستوى تعاون حكومة كرواتيا مع الإدارة الانتقالية. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس النواب في البرلمان الكرواتي، بالإجماع، قرارا غير ملزم يدعو إلى إنهاء ولاية الإدارة الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ والى إجراء انتخابات في "المنطقة" في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وعلى الرغم من إعراب المسؤولين الكروات عن تأييدهم للإدارة الانتقالية في الاجتماعات الخاصة وإدلائهم بتصريحات استرضائية لزعماء الصرب المحليين، لم تعترض حكومة كرواتيا على هذا القرار، كما أنها لم تقدم تعليلا للالتزامات التي قطعتها على نفسها عندما وقّعت الاتفاق الأساسي المبرم في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/57-S/1995/951، المرفق). وكانت هناك طيلة شهر تشرين الأول/اكتوبر تصريحات متزايدة العداء والتهجم ضد الإدارة الانتقالية في وسائط الإعلام ومن قبل الحكومة، بما في ذلك تصريحات صدرت عن وزير الدفاع الكرواتي هدد فيها بالقيام بعمل عسكري إذا لم يتم إعادة "المنطقة" بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧. ومن الأمثلة الأخرى على عدم تعاون السلطات الكرواتية الانسحاب في اللحظة الأخيرة من التدريب الصربي الكرواتي المشترك على إزالة الألغام، الذي ينظمه ويموله مركز الولايات المتحدة لتنسيق عمليات إزالة الألغام في سراييفو، ومنع الكروات من الاشتراك في يوم السوق الذي نظمته الإدارة الانتقالية

في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر، بحجة أنه يُشكل خطرا على الصحة العامة دون إقامة الدليل على ذلك. ونتيجة لذلك، زاد الخوف والقلق في صفوف السكان الصرب في "المنطقة"، مما عزز من موقف العناصر الصربية المتشددة.

٣ - وفي ٧ تشرين الأول/اكتوبر، اجتمع مدير الإدارة الانتقالية، في إطار المشاورات العادية، مع الرئيس سلوبودان ميلوشيفيتش، الذي أعرب عن تأييده التام للإدارة الانتقالية وتعهد بالاجتماع مع الزعماء الصرب المتشددين المحليين لحثهم على التعاون مع الإدارة الانتقالية، وأعرب عن رغبته في أن تُمدد الولاية لسنة إضافية. وأشار الرئيس ميلوشيفيتش إلى أن الزعماء الصرب المحليين قد علموا أنه ينبغي للسكان الصرب أن يقدموا طلبات للحصول على وثائق كرواتية وأن يلتمسوا من حكومة كرواتيا الحصول على استحقاقات، مثل المعاشات التقاعدية وغيرها من المخصصات. وعرض الرئيس ميلوشيفيتش أيضا إمكانية منح الجنسية اليوغوسلافية للصرب الذين يحصلون على الجنسية الكرواتية، إذا قرروا ترك "المنطقة" في غضون السنوات الثلاث التي تلي تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا. ولئن كان ذلك يُساعد في تعزيز موقف الزعماء الصرب المعتدلين، فقد استمر المتشددون رغما عن ذلك، في منع التقدم في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، ولا سيما في بعض أجزاء بارانيا.

٤ - وفي ٨ تشرين الأول/اكتوبر، اجتمع مدير الإدارة الانتقالية مع الرئيس توديمان وكبار المسؤولين في حكومة كرواتيا لالتماس تعاونها الكامل في الوفاء بواجباتها والتزاماتها. وأعرب مدير الإدارة الانتقالية عن شواغله الخطيرة إزاء جو المواجهة الذي أخذ يسود الساحة، وانتقد الهجوم المنظم على الإدارة الانتقالية في وسائط الإعلام الكرواتية الذي بدا له أنه متصل بعوامل سياسية محلية لا بأنشطة الإدارة الانتقالية على الطبيعة. ووعد الرئيس بالتعاون الكامل مع الإدارة الانتقالية لتمكينها من إنجاز مهامها بسرعة، وأبدى استعداده لاتخاذ مبادرات استرضائية هامة تجاه الصرب في "المنطقة".

٥ - والتمس الرئيس توديمان من مدير الإدارة الانتقالية تأييده لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ولإنهاء ولاية الإدارة الانتقالية عقب ذلك بثلاثين يوما. وأكد مدير الإدارة الانتقالية أن القرارات المتعلقة بمدة وطبيعة ولاية الإدارة الانتقالية هي قرارات يتخذها مجلس الأمن بناء على توصيات الأمين العام. وقال إن إنجاز مهام الإدارة الانتقالية يتوقف على مدى التعاون الذي تتلقاه من الطرفين، وهذا ما لم تتلقاه مؤخرا من الجانب الكرواتي في مجالات هامة. وصرح مدير الإدارة الانتقالية، مبديا ما يعتزم القيام به، وتمشيا مع المسؤوليات المسندة إليه، بأنه يستهدف الانتهاء من المهام الرئيسية لولاية الإدارة الانتقالية بحلول أوائل ربيع عام ١٩٩٧، مع إعادة "المنطقة" تدريجيا إلى السيطرة الكرواتية، والانتهاء من ذلك في موعد لا يتجاوز الجزء الأول من فصل الصيف. ومما يؤسف له أن وسائط الإعلام الكرواتية حرفت هذا التصريح.

ثالثا - الجوانب العسكرية

٦ - ظلت الحالة العسكرية خارج "المنطقة" هادئة ومستقرة. واقتصرت أنشطة القوات المسلحة لكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على التدريب الروتيني. ولكن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، استجد تطور منذر بالخطر، عندما قام الجيش اليوغوسلافي بنشر عدة دبابات على طول المنطقة الملاصقة للحدود مع كرواتيا شرقي ليبوفاتس. وعلى حد قول السلطات العسكرية اليوغوسلافية، فإن وجود الدبابات كان جزءا من تدريب خريفي عادي. وكان من الممكن أن يتسبب عدم إعلان نشر وحدات عسكرية على هذه المقربة من الحدود الدولية في استفزاز القوات المسلحة الكرواتية على القيام بعمل مماثل، مما كان يمكن بدوره أن يؤدي الى زيادة حدة التوتر وإضعاف الثقة المتبادلة. وقد تم سحب الدبابات على الفور بعد احتجاج الإدارة الانتقالية.

٧ - وظلت الحالة العسكرية داخل "المنطقة" هادئة. كما قل عدد حوادث إطلاق النار العشوائي بالأسلحة الخفيفة، ومعظمها في المناطق الحضرية. وما زال الوجود العسكري للإدارة الانتقالية يساهم في حفظ السلم والأمن وفي إشاعة الثقة في نفوس السكان المحليين. وتضمنت أنشطة الإدارة الانتقالية مواصلة المراقبة لكفالة استمرار تجريد المنطقة من السلاح، والإشراف على إزالة الألغام، والتدريب على الدعم الجوي عن كثب بالتعاون مع قوة التنفيذ، وتقديم المساعدة الإنسانية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ تنفيذ برنامج لـ "تسليم الأسلحة مقابل مبالغ مالية" بالتعاون مع السلطات الكرواتية. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى، تم تسليم ما يزيد على ٦ ٠٠٠ قطعة سلاح (بنادق، وأسلحة آلية، وقنابل يدوية، وقنابل تطلق ببنادق، ومدافع محمولة لإطلاق الصواريخ المضادة للدبابات) فضلا عن حوالي ٥٦ ٠٠٠ طلقة ذخيرة من أعيرة مختلفة، مقابل مبالغ نقدية قدمتها الحكومة الكرواتية. غير أن من المعتقد أن هناك أعدادا كبيرة من الأسلحة الخفيفة لا تزال متداولة.

رابعا - الجوانب المدنية

٨ - أحرزت لجان التنفيذ المشتركة تقدما كبيرا. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد شهرين من المفاوضات العسيرة في لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالزراعة، وقع ممثلو الجانبين مذكرة تفاهم بشأن قيام الحكومة الكرواتية بتوفير ما يقرب من ٣,٧ من ملايين الدولارات لموسم الزراعة الخريفي في "المنطقة" وبشأن إعادة إدماج الشركات الزراعية القابضة. والغرض من مذكرة التفاهم هو التشجيع على بدء القيام بأنشطة اقتصادية فعالة وقادرة على البقاء في مجال الزراعة بين "المنطقة" وبقية كرواتيا، وذلك بتوفير المساهمات الزراعية والتمويل من كرواتيا، وفتح السوق الكرواتية أمام محاصيل "المنطقة". كما ينتظر أن تعمل إعادة إدماج الشركات الزراعية القابضة العامة الكبرى، التي تستوعب أغلبية العمالة في "المنطقة"، على زيادة فرص العمل بالنسبة للمتبقين في "المنطقة" والعائدين إليها. ومن المتوقع أن يُنتهى من عملية إعادة إدماج الشركات بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٩ - وفي لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالخدمات والمرافق العامة، اتفق الجانبان على إعادة إدماج خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد الصربية المحلية في العناصر الوطنية الكرواتية، مع قيام الجانب الكرواتي بتوفير ضمانات استمرار عمالة الموظفين الصرب المحليين. كما أحرز تقدم مماثل في مجال السكك الحديدية، بينما لا تزال المفاوضات جارية بشأن إعادة إدماج شركة الكهرباء الإقليمية في الشركة الوطنية. وتدور حاليا مناقشات تمهيدية في لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، بغية إقامة آلية لجبر كل حالة من حالات انتهاك حقوق الانسان.

١٠ - وواصلت مراكز الوثائق الكرواتية التابعة للإدارة الانتقالية عملها في خمسة مواقع في "المنطقة"، رغم بعض العراقيل التي صودفت من السياسيين الصرب المحليين المتشددين، وخاصة في بلدية بيلي ماناستير في بارانيا. ورغم أنه حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ من سكان "المنطقة" قد تقدموا بطلبات لاستصدار وثائق كرواتية، فإن هناك فجوة هائلة بين عدد الطلبات المقدمة وعدد الوثائق الصادرة. وأوضحت حكومة كرواتيا أنها ستعمل على زيادة معدل إصدار هذه الوثائق. كما أنها قامت بتوفير مركز وثائق متنقل يجوب القرى قرية قرية حسبما تسمح به الظروف.

١١ - وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصلت وحدة الشؤون المدنية تسهيل عودة حوالي ٨٠ مشردا الى سلافونيا الغربية من "المنطقة". ومما يؤسف له أن حالات العودة هذه لا تزال فردية. فالخوف المحلي مما يحدث في حالات العودة الى أماكن أخرى من كرواتيا قد ازداد نتيجة لاستمرار حدوث انفجارات القنابل، وحوادث السلب والنهب، وترويع الصرب وقتلهم في القطاعين الشمالي والجنوبي السابقين. كما سهلت الإدارة الانتقالية عودة اثنين من المشردين الكروات الى قريتهما بالمنطقة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ساعدت الادارة الانتقالية ٢٠ لاجئا مقيمين في هنغاريا على زيارة قريتهم، وهي قرية كوباتشيفو ببارانيا. واستمرت جهود التعمير في قرى ليبوفاتس وأبسيفتشي وبودغراد على قدم وساق. ويعتزم مدير الإدارة الانتقالية أن يفتح هذه القرى، اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أمام المشردين الكروات الراغبين في العودة الى ديارهم. وسوف تظل القرى تحت سيطرة الإدارة الانتقالية، حيث تتولى قوة الشرطة الانتقالية حفظ القانون والنظام، مع استمرار الدوريات العسكرية للإدارة الانتقالية.

١٢ - ومنذ ١٦ تموز/يوليه، بلغ مجموع متطوعي الأمم المتحدة العاملين مع الإدارة الانتقالية ٩٢ متطوعا. ورغم أن مهمتهم الرئيسية هي إجراء دراسات استقصائية إنسانية في جميع أنحاء "المنطقة"، فإنهم يقومون كذلك بتقديم المساعدة في مراكز الوثائق التابعة للإدارة الانتقالية، وفي إقامة قاعدة بيانات عن حقوق الإنسان، وفي قضايا الملكية، وفي الإدارة العامة والاستعدادات للانتخابات المحلية.

ألف - الانتخابات

١٣ - وصل كبير المسؤولين الانتخابيين ونائبه الى منطقة البعثة في أواخر شهر أيلول/سبتمبر، حيث التقيا بكبار المسؤولين الحكوميين الكروات وبالسلطات الصربية المحلية. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، انعقد

أول اجتماع للجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالانتخابات. وكان جو الاجتماع عمليا وبناء، رغم تباين المواقف المبدئية للطرفين. واتفقت لجنة التنفيذ المشتركة على أن تجتمع بصفة أسبوعية، في مبدأ الأمر، بغية عقد عدد أكبر من الاجتماعات لمواكبة سير المناقشات. ومن الأولويات العاجلة للإدارة الانتقالية إقامة البنية الأساسية الإدارية والفنية اللازمة للانتخابات.

باء - قوة الشرطة الانتقالية

١٤ - يبلغ القوام الحالي لقوة الشرطة الانتقالية ٥١٢ ١ فردا، منهم ٣٣٧ ١ من الصرب و ١٧٥ من الكروات. والهدف الحالي هو زيادة عدد الكروات بواقع ما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شهريا. وفي ٢٨ آب/أغسطس، كان قد تم التوصل إلى اتفاق بين الإدارة الانتقالية ووزارة الداخلية بشأن مساهمة كرواتيا في سداد تكاليف تشغيل قوة الشرطة الانتقالية. وفي اجتماع المتابعة، المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، نكصت الوزارة نفسها عن هذا الإتفاق. وموقف الوزارة هو أن سداد هذه التكاليف مشمول بمبلغ الـ ٤,٥ مليون كونا الشهري الذي اتفقت الحكومة على المساهمة به في تمويل "المنطقة". ولما كان هذا المبلغ غير كاف أصلا لتغطية احتياجات الخدمات العامة بالمنطقة، فسوف يواصل مدير الإدارة الانتقالية الضغط على الحكومة لحملها على توفير مبالغ إضافية لتغطية تكاليف تشغيل القوة حسبما تم الإتفاق عليه. وفي هذا السياق، لم ترد المبالغ المالية الكرواتية اللازمة لسداد مرتبات شهر آب/أغسطس إلا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدلا من الموعد المحدد لورودها، وهو ١٠ أيلول/سبتمبر. أما مرتبات شهر أيلول/سبتمبر فتم سدادها في الأسبوع الثالث من شهر تشرين الأول/أكتوبر. كذلك، فإن تأخر استلام المعدات والموارد، إلى جانب تأخر سداد المرتبات الشهرية، قد عمل على إحباط ما تبذله الإدارة الانتقالية من جهود لرفع الروح المعنوية والكفاءة في قوة الشرطة الانتقالية. فهذا يزيد من عدم ثقتها في مستقبلها.

١٥ - ورغم هذه الصعوبات، ظلت الكفاءة التشغيلية للقوة تتحسن. ونظرا للظروف المادية الصعبة المذكورة أعلاه، إلى جانب مقاومة بعض الأفراد في "المنطقة"، فإن التوقعات الخاصة بالقوة ينبغي أن تكون واقعية، كما يتعين إدراك القيود المفروضة عليها. ولتحسين كفاءتها، تولى البرنامج الدولي للتحريات الجنائية والمساعدة التدريبية، التابع لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عقد دورات تدريبية في "المنطقة" بشأن حقوق الإنسان والسيطرة على الحشود. ومن المقرر القيام بمزيد من التدريب خلال الأشهر القادمة.

جيم - مراقبة الحدود

١٦ - يبلغ القوام الحالي لوحدة مراقبة الحدود ٣٩ مراقبا. أي أن قوام الوحدة لا يزال يقل عما حدد في ولايتها بواقع ٥٠ في المائة. وبهذا العدد، لا يمكن للإدارة الانتقالية أن توفر مراقبة فعالة، على مدار الساعة، لنقاط عبور الحدود الدولية "بالمنطقة". فمن المنتظر أن تزداد حركة الأفراد عبر الحدود خلال الأشهر القادمة. وسوف تبذل الجهود لزيادة عدد المراقبين لبلوغ القوام المحدد في ولاية الوحدة. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، عقدت مناقشات بين وزارتي المالية والداخلية الكرواتيتين والإدارة الانتقالية

والسلطات الصربية المحلية، بغية إنشاء دائرة انتقالية للجمارك وشؤون الهجرة، تتألف من الصرب والكروات، بحلول ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر أو في أقرب فرصة ممكنة بعد ذلك.

١٧ - ورغم طاقتها المحدودة، راقبت وحدة مراقبة الحدود، بعناية، حركة عبور الأسر إلى "المنطقة" ومنها. فخلال الفترة الواقعة بين ١٦ حزيران/يونيه و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، سجل عبور ما مجموعه ١٦٦ أسرة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من "المنطقة". وعبرت ١٢ أسرة إلى "المنطقة". وخلال الفترة الواقعة بين ١ أيلول/سبتمبر و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عبرت ١٥٠ أسرة من "المنطقة". وحدثت معظم عمليات العبور من "المنطقة" من بارانيا، في القطاع الشمالي من "المنطقة". إلا أن إمكانية المغادرة من القطاع الجنوبي لا يمكن استبعادها، نظرا لوجود نقاط عبور برية غير رسمية بين "المنطقة" وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذه المنطقة، وكذلك نظرا للصعوبات التي تواجه الإدارة الانتقالية في مراقبة نقاط العبور هذه نتيجة لعدم كفاية عدد المراقبين.

دال - الشؤون العامة

١٨ - زادت إذاعة الإدارة الانتقالية طاقة بثها إلى ثلاث ساعات يوميا، خلال فترة المساء والسهرة، على شبكة إذاعة فوكوفار. وقد مكن هذا البعثة من زيادة فعالية إذاعة البرامج الرئيسية التي لها أهمية كبيرة لدى السكان المحليين، مثل برنامج "تسليم الأسلحة مقابل مبالغ مالية" الذي يذاع حاليا "بالمنطقة". كما تحسنت النوعية الفنية لبرامج إذاعة الإدارة الانتقالية، وذلك بعد إنشاء استديوهات إنتاج خاصة بها قادرة على بث برامج حية من مقر الإدارة الانتقالية، عبر الهاتف، إلى إذاعة فوكوفار. وإلى جانب ذلك، ظلت أيام سوق الإدارة الانتقالية تمثل أداة مفيدة لزيادة نشر المنتجات الإعلامية للإدارة الانتقالية. كذلك، فإن المساعدة التي قدمتها وحدة الشؤون العامة إلى الفريق التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة - الذي أجرى عمليات استخراج جثث من المقبرة الجماعية في أوفكارا - قد ساهمت في القيام بتغطية متوازنة ووقورة وغير مثيرة لعمليات استخراج الجثث.

خامسا - التحديات والمهام

١٩ - إن عملية إعادة الإدماج السلمي بعد خمس سنوات من الحرب هي، بالضرورة، عملية معقدة وعسيرة. وفي مجال مسؤولية الإدارة الانتقالية، فإن مهام إعادة الإدماج أكثر تحديا بسبب العدد الكبير من المشردين الذين يعيشون داخل "المنطقة" وخارجها، ممن يرغبون في العودة إلى ديارهم، وكذلك بسبب مستوى الدمار العمراني والجراح النفسية والعاطفية التي سببتها الحرب. وقد أحرزت الإدارة الانتقالية تقدما كبيرا خلال الأشهر الستة التي تلت انتشارها الكامل في "المنطقة". إلا أن أمامها تحديات كبرى. وكمعين لها على التخطيط، وضعت الإدارة الانتقالية أهدافا محددة - تتضمن المهام الواجب إنجازها ومواعيد الإنجاز - للنهوض بمسؤولياتها الرئيسية.

٢٠ - وعلى الجانب العسكري، أصبحت المهام، منذ تجريد المنطقة من السلاح، روتينية أساسا وموجهة نحو زيادة تقليل عدد الأسلحة المتبقية في المنطقة عن طريق برنامج تسليم الأسلحة مقابل مبالغ مالية، وهو البرنامج الذي تموله حكومة كرواتيا. وبالنسبة لقوة الشرطة الانتقالية، فإن إنشاء قوة متعددة الأعراق يعول عليها وقادرة على حفظ القانون والنظام بفعالية، وعلى منح الثقة للكروات العائدين والصرب المتبقين، إنما هي مهمة طويلة الأجل. ومن الشروط الأساسية أن تقوم الحكومة بسداد المرتبات وتكاليف التشغيل في حينها. وثمة شرط أساسي آخر، هو أن يعمد الصرب - ممن هم حاليا أعضاء في قوة الشرطة الانتقالية ويعتزمون البقاء في "المنطقة" - إلى تقديم طلبات للحصول على الجنسية الكرواتية. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ستنشأ دائرة انتقالية للجمارك وشؤون الهجرة، تتألف من الصرب والكروات، استنادا إلى مبادئ مماثلة لمبادئ قوة الشرطة الانتقالية، وتقام في جميع نقاط عبور الحدود الدولية "بالمنطقة". ونظرا لتعقيدات أنظمة الجمارك، سيلزم توفير قدر كبير من التدريب قبل أن تكون الدائرة مهيأة تماما للعمل بهذه الصفة. وعلى مر خمسة سنوات، كان دخول "المنطقة" من صربيا والعكس يستند إلى إجراءات تنطوي على مراقبة غير كافية لحدود دولية. أما تطبيق إجراءات أكثر تشددا فسوف يتعين أن يكون تدريجيا وبعناية، تجنبا لزيادة تخوف الصرب المحليين.

٢١ - وقد بدأ دمج النظم الإدارية للمنطقة. بيد أن ذلك ينطوي على مسائل فنية وقانونية بالغة التعقيد. وكانت الأولوية الأولى هي إقامة مراكز وثائق كرواتية بالمنطقة لإصدار أوراق الجنسية، وجوازات السفر، وشهادات الميلاد وغيرها، والوثائق الصحية، ووثائق الخدمة الاجتماعية. وكما هو مذكور في الفقرة ١٠ أعلاه، ورد خلال الشهرين الأولين للعمل ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ طلب. وقد تم تجهيز ما يقرب من ثلثي هذه الطلبات. ومع احتمال تقديم ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ طلب، فإن إنجاز هذه العملية سوف يستغرق ٢٠ شهرا إذا استمر المعدل الحالي لإصدار الوثائق على ما هو عليه. ولا تزال المناقشات المكثفة جارية مع حكومة كرواتيا من أجل تنفيذ برنامج لإصدار ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ وثيقة جنسية بحلول شهر آذار/مارس ١٩٩٧ وفقا للإجراءات القانونية الكرواتية، وذلك لطمأنة أصحاب هذه الوثائق من أنها ستكون صالحة بعد رحيل الإدارة الانتقالية.

٢٢ - وقد بدأت المناقشات بين وزير العدل الكرواتي والسلطات القضائية المحلية بشأن إعادة إدماج النظام القانوني المحلي في تشرين الأول/أكتوبر. وتركزت مواضيع البحث حول سريان القرارات القانونية التي اتخذت خلال فترة "جمهورية كرايينا الصربية"، بما في ذلك سريان الوثائق التي صدرت، وتطبيق القوانين والأنظمة الكرواتية وإعادة إدماج نظام إقامة العدل، بما في ذلك المؤسسات الجنائية. وكجزء من إعادة تطبيق القانون الكرواتي بالكامل، سيتعيَّن إجراء حملة إعلامية كبيرة لإبلاغ السكان بالتغييرات القانونية التي حدثت خلال السنوات الخمس الماضية. وبشكل مستقل، ستنفذ عملية تنطوي على قدر من الصعوبة، وهي تسجيل المركبات المحلية لدى سلطات شؤون المركبات الكرواتية، الأمر الذي قد يعرض مالكي المركبات الصربية لتحرشات من جانب المتطرفين الصرب، وتتبع الإدارة الانتقالية سياسة تقوم على التسهيل التدريجي لوصول المركبات من وإلى الأجزاء الأخرى من كرواتيا، بيد أنه بمجرد تسجيل المركبات

الآتية من "المنطقة" في كرواتيا، ستصبح رقابة الإدارة الانتقالية على وصول المركبات بواسطة عناصر غير مرغوب فيها من خارج "المنطقة" أكثر صعوبة.

٢٣ - ومن المعتزم أن يبدأ انتقال الهياكل الإدارية المحلية في "المنطقة" في تشرين الثاني/نوفمبر، مع الإلحاق التدريجي للموظفين الكروات في الإدارات المحلية كموظفي اتصال، مع مواءمة الممارسات المحلية مع المعايير الكرواتية قبل عملية إعادة الإدماج الرسمية، ويستلزم إدماج الشركات الحكومية وشبه الحكومية إجراء مفاوضات على مستوى فرادى الشركات. ومن شأن اتخاذ إدارة شركة النفط الصربية المحلية موقفا أكثر تعاونا أن ييسر نقل الأصول إلى شركة INA الكرواتية، وهو ما لم يحدث بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات. وبالرغم من إحراز قدر مشجع من التقدم، فمن غير المحتمل أن يحدث إدماج للشركات المحلية للطرق البرية والسكك الحديدية والمياه والنقل قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يستغرق إدماج شركات الكهرباء والهاتف وقتا أطول.

٢٤ - ومن المتوقع أن تستمر مهام التعمير والانعاش في المجال الاقتصادي إلى ما بعد وجود الإدارة الانتقالية. وفي غضون ذلك، تقوم الإدارة الانتقالية بدور هام في إعداد وثائق المشاريع، والترتيب لعقد مؤتمر دولي للمانحين في كانون الأول/ديسمبر، وتيسير الدراسات التي تجريها المؤسسات المالية الدولية. ولتعزيز إعادة الإدماج، ستواصل الإدارة الانتقالية العمل على التداول التدريجي لعملة الكونا الكرواتية، كما أنها تعتزم إنشاء مرافق مصرفية كرواتية في "المنطقة" في تشرين الثاني/نوفمبر بهدف الانتهاء من تحويل نظام المدفوعات قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتحظى فرص توفير العمالة لمن ظلوا في "المنطقة" والعائدين إليها بأولوية عليا.

٢٥ - ويتوقف اختيار موعد الانتخابات، أولا وأخيرا، على حل قضايا السياسة العامة المعلقة (انظر الوثيقة S/1996/705، الفقرة ١٦). وبالتالي، على المسائل الفنية والإجرائية ومسائل الدعم المنبثقة عن إطار السياسة العامة المتفق عليه. أما الشروط الأساسية للسياسة العامة التي تستلزم اتفاقا فهي: معايير تحديد أهلية الأشخاص للتصويت؛ المؤسسات التمثيلية التي سيتم انتخابها، ونظام التمثيل؛ الإطار القانوني الذي سيطبق بالنسبة للانتخابات؛ مبادئ التحديد الانتخابي لوحدات الحكم المحلي. والمفاوضات التي بدأت مؤخرا بين الطرفين بشأن هذه الشروط الأساسية تكشف عن أن الطرفين يتخذان مواقف صارمة ومتباينة تماما من كل قضية من تلك القضايا - وما أن يتم حل هذه القضايا الأساسية للسياسات العامة، ستكون هناك حاجة إلى حوالي ١٤٠ يوما لتسوية وتنفيذ الجوانب الفنية وجوانب الدعم العالقة، كالبرامج الإعلامية، وقيد الناخبين، وتسمية المرشحين، وإجراء الحملات، وتدريب الموظفين، والتحقق من البيانات والنظم، وتوريد اللوازم، لضمان أن العملية الانتخابية تجري بصورة عادلة.

٢٦ - لذلك، فإن التقدم المحرز في المجالات الرئيسية الأوسع نطاقا سيؤثر بوضوح على القدرة على تحقيق النتائج الانتخابية اللازمة في حدود الفترة المستهدفة. ومن المحتمل أن تصر حكومة كرواتيا على أن تكون حيازة وثائق الجنسية الكرواتية شرطا أساسيا لقيد الناخبين. وتشير التنبؤات الحالية إلى أن

آذار/مارس ١٩٩٧ هو أقرب موعد واقعي لحصول جميع سكان "المنطقة" المؤهلين - ممن يرغبون في تقديم طلبات - على وثائق الجنسية، وحتى إذا وضع في الاعتبار أنه سيحدث تجهيز متزامن لوثائق الجنسية ووثائق قيد الناخبين، فسوف تكون هناك حاجة إلى فترة لاحقة لا تقل عن أربعة أسابيع للمصادقة الكاملة على سجلات قيد الناخبين وإعداد قوائم الناخبين قبل تسمية المرشحين.

٢٧ - وتعد عودة المشردين عملية تدريجية تتوقف على توافر السكن، والمدى الذي تستغرقه عملية إزالة الألغام عند الضرورة، وفعالية حفظ القانون والنظام، والإعداد الاجتماعي والنفسي للعائدين والمتبقين على حد سواء. ومن المتوقع أنه مع بداية الشتاء، عندما تتعذر إزالة الألغام والتعمير الخارجي، سيتمكن ما يزيد عن ٠٠٠ ٢ من المشردين الكروات من العودة إلى ديارهم. وستستغل فترة الشتاء للتحضير لعودة أعداد كبيرة في ربيع وصيف عام ١٩٩٧. ومن شأن اتخاذ حكومة كرواتيا موقفا تعاونيا من عودة الصرب إلى أجزاء أخرى من كرواتيا أن يساعد بقدر كبير في إيجاد السكن للعائدين الكروات إلى "المنطقة".

٢٨ - وتفيد تقييمات الإدارة الانتقالية، في المستقبل، بأنها ستتمكن، بالتعاون الكامل من كلا الجانبين، من إنجاز مهامها الأساسية في أوائل صيف عام ١٩٩٧. وبعد ذلك، سيكون من الضروري أن يتم التفكير في إيجاد طرائق للانتقال إلى الترتيبات الطويلة الأجل للرصد والمراقبة المتوخاة في الفقرة ١٠ من الاتفاق الأساسي.

سادسا - ملاحظات

٢٩ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ٩ من قراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم تقريرا عن تنفيذ الاتفاق الأساسي. وقد مضى على إنشاء بعثة الإدارة الانتقالية تسعة أشهر. وفي الأشهر الستة التي انقضت منذ النشر الكامل لقواتها وموظفيها المدنيين، أكملت الإدارة الانتقالية عملية التجريد من السلاح، وأنشأت قوة الشرطة الانتقالية، وغدا في المتناول إدماج الطرق المائية والسكك الحديدية والطرق البرية، وأعيد وصل الخدمات البريدية والهاتفية مع الشبكات الكرواتية. وقد سمح ذلك باستئناف الاتصالات والسفر والتجارة بين السكان الذين قطعت أسباب الاتصال بينهم طوال ٥ سنوات. وتُبذل جهود مضنية لاجتذاب المساعدات المالية الدولية من أجل التعمير والإنعاش الاقتصاديين "للمنطقة". ويجري الآن تقديم الدفعات الأولى. كما تم الحصول على التمويل الكرواتي من أجل الزراعة المحلية.

٣٠ - وكان لعملية الحوار السياسي وجها لوجه قيمتها في إصدار قانون للعفو العام يبعث على الرضا. وتقدم ما يزيد على ١٠ في المائة من السكان بطلبات للحصول على الجنسية الكرواتية، والعدد آخذ في الزيادة. واشترك أكثر من ٠٠٠ ٤٥ من الصرب والكروات في أيام السوق السبعة التي نظمتها الإدارة الانتقاليـــة، وبذلك أسهموا في تخفيف حدة الشعور بالعداوة والشك فيما بين الأفراد. وتم ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ من لقاءات لم شمل الأسر. وتم إزالة الألغام من قرى المشاريع النموذجية الأربع الأولى وتضم أكثر من ٦٠٠ مسكن، وبلغ التعمير مرحلـة يمكن فيها للأشخاص المشردين الكـروات العودة خلال شهر تشرين

الثاني/نوفمبر. وفي الجزء الأوسط من "المنطقة"، بدأت إزالة الألغام في عدة قرى تضم أكثر من ١ ٠٠٠ مسكن لاستقبال العائدين المتوقع وصولهم في الربيع.

٣١ - واستنادا إلى ما أحرز من تقدم، وضعت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية خطة مستهدفة واقعية لتحقيق ما تبقى من مهام ولايتها. ولكن ما يجب التشديد عليه أن تحقيق الخطة يتوقف على تعاون الطرفين تعاونا كاملا وفي الوقت المناسب. وفي حين يسعى المتطرفون على كلا الجانبين إلى عرقلة تنفيذ الإدارة الانتقالية لبرنامج الاتفاق الأساسي، فمما يبعث على القلق بوجه خاص أن حكومة كرواتيا، التي ينبغي أن تقود المسيرة نحو إعادة الإدماج والمصالحة السلميتين، لم تكن تسارع على نحو كامل إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. ونشأ عن ذلك مناخ من المجابهة والتعويق يتصل فيما يبدو بالشواغل السياسية الداخلية أكثر من اتصاله بعمل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. وزاد ذلك من قلق ومخاوف السكان المقيمين حاليا "بالمنطقة"، الذين وقعوا في حبائل المتشددين الصرب ممن تزكي نزعتهم التعويقية، بدورها، نار التطرف على الجانب الكرواتي.

٣٢ - والشرط الأكثر استعجالا اللازم توافره لإنجاز مهمة الإدارة الانتقالية بنجاح، هو إنهاء حالة عدم اليقين فيما يتعلق بمدة ولايتها. وكما ذكرت في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ (S/1996/622)، فإن هذه المسألة تعوق قدرة البعثة على العمل بفعالية، وقد أصبحت مصدرا رئيسيا للتهييج السياسي في "المنطقة". وقد بات واضحا أنه يستحيل على الإدارة الانتقالية أن تنجز مهامها في حدود فترة الولاية الحالية. إذ يتعين على الإدارة بالفعل أن تخطط وتعد لأحداث، مثل الانتخابات، تمتد إلى ما بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفضلا عن ذلك، فإن اتخاذ المجلس قرارا بتمديد الولاية سيخذل أولئك الذين يعتقدون باطلا أن الضغط السياسي سيجعل البعثة تتهاون في أداء مهامها والتنفيذ الكامل لولايتها، ومن ثم يسعون إلى عرقلتها.

٣٣ - وقد أخذ المجتمع الدولي على عاتقه التزاما جوهريا بإعادة الإدماج السلمي لمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا وفقا للاتفاق الأساسي. كما أسهم وجود الإدارة الانتقالية إسهاما كبيرا في تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأدى دورا هاما في العمل على توسيع نطاق الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، فإن مناخ عدم اليقين والاضطراب الذي ساد خلال الشهرين الماضيين يهدد بتقويض تقدم البعثة.

٣٤ - وفي بيان رئاسي مؤرخ ١٥ آب/أغسطس (S/PRST/1996/35)، أكد أعضاء مجلس الأمن استعداد المجلس للنظر في تمديد ولاية الإدارة الانتقالية على أساس توصية يمكن أن أتقدم بها. وأنا أعتقد أنه إذا ما توفر التعاون الكامل بين حكومة كرواتيا والصرب المحليين فسيكون بمستطاع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أن تنجز مهامها بحلول تموز/يوليه ١٩٩٧. ومع ذلك، فقد تكون الحالة عندئذ متقلبة وقد يتبيَّن أن استمرار الوجود الدولي أمر ذو أهمية حيوية لصون السلم والاستقرار، لا سيما في مرحلة الانتقال إلى

عملية الرصد والمراقبة الطويلة الأجل كما هو متوخى في الاتفاق الأساسي. ورهنا بالتطورات، فإن الإدارة الانتقالية، بعد أن يعاد تشكيلها على النحو الملائم، يمكن أن تكون في أفضل وضع لتوفير ذلك الوجود.

٣٥ - وبالتالي، فإنه على ضوء ما تقدم، أوصي بأن يمدد المجلس الولاية الحالية للإدارة الانتقالية لمدة ستة أشهر تنتهي في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، على أمل أن تقدم حكومة كرواتيا تعاونها حسب الاقتضاء من أجل إنجاز المهام المختلفة للإدارة الانتقالية. وقد يرغب المجلس أيضا في أن ينظر، في هذه المرحلة، في ضرورة وضع ترتيبات ملائمة لأن يكون هناك وجود لفترة ستة أشهر أخرى حتى نهاية فترة انتقالية مدتها سنتان. وسيكون الهدف من بعثة المتابعة هذه رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها الواردة في الاتفاق الأساسي وتهيئة مناخ من الثقة بين جميع السكان المحليين، مع العمل في نفس الوقت على تيسير إقامة وجود طويل الأجل للرصد والمراقبة. وللأسباب الموضحة أعلاه، سيتطلب الأمر اتخاذ قرار مبكر بغية تفادي حلول فترة أخرى من الضغط والاضطراب السياسي تُصرف فيها الإدارة الانتقالية عن أداء مهامها الرئيسية.

٣٦ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الدول المساهمة بقوات لإسهامها في نجاح الإدارة الانتقالية. كما أود أن أثني على السيد جاك بول كلاين، مدير الإدارة الانتقالية، وعلى أفراد الإدارة الانتقالية المتفانين، من مدنيين وعسكريين، لأدائهم والتزامهم وخدمتهم للمجتمع الدولي.

- - - - -